مرويات السيرة النبوية

بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين

الأستاذ الدكتور
أكرم ضياء العمري

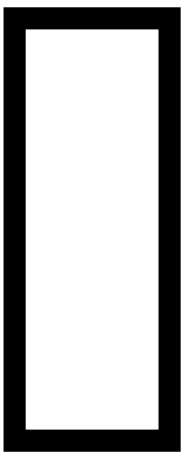

المقدمة

يقصد بالمحدِّثين الرواة الذين نقلوا الأحاديث النبوية بمتونها وأسانيدها خلال القرون الإسلامية الأولى حيث كانت الرواية والحفظ تحتل المقام الأول رغم ظهور الكتابة منذ عصر السيرة النبوية وتوسع التدوين خلال القرنين الأولين وظهور المصنفات الحديثية المرتبة على الأسانيد والموضوعات خلال القرن الثاني والثالث للهجرة..

وقد صاغ المحدثون قواعد نقدية دقيقة ضمن منهج واسع عرف بمصطلح الحديث، وبذلك سبقوا الآخرين في التنظير والتقعيد لكيفية التفاعل مع الروايات بفحصها وتطبيق قواعدهم عليها لغرض الحكم عليها قبولاً ورداً، مما أدى إلى اكتمال معلوماتهم عن الرواة والتدقيق في أحوالهم من حيث الصدق والورع والالتزام الديني، وظهرت مكتبة ضخمة في علم الرجال، أثرت في فن الترجمة للأعلام في سائر العلوم التي ظهرت في الإسلام. وأهم المحدثين الذين عنوا بأخبار السيرة النبوية هم أبان بن عثمان، وعروة بن الزبير بن العوام، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وموسى بن عقبة، ومعمر بن راشد، ومحمد بن إسحاق، وسليمان بن طرخان التيمي، والوليد بن مسلم الدمشقي، ومحمد بن عائذ الدمشقي، وأبو معشر السندي، وهؤلاء جميعاً إما ثقات أو صدوقون عند أئمة النقاد – ماعدا أبا معشر السندي فإنه بصير بالمغازي ضعيف بالحديث – وقد قبلت مروياتهم إما بإطلاق

وإما بقيود كما في مراسيل الزهري التي عدت ضعيفة، وكما في عنعنة محمد بن إسحاق والوليد بن مسلم، فإنهما مدلسان، وبذلك يمكن القول بأن السيرة النبوية حظيت بنخبة من أهل العلم دونت أخبارها وصنفتها؛ وبذلك تم حفظها وأمكن الثقة بمعلوماتها، وهذا مما هيأه الله تعالى لسيرة نبيه ﷺ.

[illegible]

[1] () ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل 9/351 والبخاري : التأريخ الكبير 2/324 والمزي : تهذيب الكمال 33/177 والذهبي : الكاشف 2/415 وابن حجر : تهذيب التهذيب 2/168 ، 12/54 وتقريب التهذيب 1/152.

[2] () الذهبي سير أعلام النبلاء 7/201 وياقوت : معجم الأدباء 6/134 – 139 وابن حجر : لسان الميزان 4/38 ،386 وسير أعلام النبلاء 11/92.

[3] () العقيلي : الضعفاء 4/18

[4] () ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال 6/93

[1] () ابن حجر : لسان الميزان 4/492.

[2] () الذهبي : ميزان الاعتدال 3 / 352 – 353 ، والمزي : تهذيب الكمال 325 – 327.

[3] () ميزان الاعتدال للذهبي 3/353.

[4] () المزي : تهذيب الكمال 326.

[5] () أكرم العمري : مقدمته لطبقات خليفة بن خياط ص 22م.

[6] () الخطيب : تأريخ بغداد 14/52.

[illegible]

[1] () ابن معين : التأريخ ، وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 9/85.

[2] () الخطيب : تأريخ بغداد 14/53.

[3] () البخاري : التأريخ الكبير 9/85.

[4] () النسائي: الضعفاء 241 والذهبي : ميزان الاعتدال 4/324.

[5] () نهاد الموسي : أبو عبيدة معمر بن المثنى 101 - 119.وانظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء 9/446 .

[6] () الذهبي : ميزان الاعتدال 7/24 والمغني 2/696 وابن أبي حاتم : الجرح والتعديل 8/468 والعقيلي : الضعفاء الكبير 4/300 والدار قطني : الضعفاء والمتروكين 3/160.

[illegible]

1 () الذهبي : سير أعلام النبلاء 10/400 والمغني في الضعفاء 2/454 . وابن حجر : لسان الميزان 4/253.

2 () الخطيب : تاريخ بغداد 11/208 . الذهبي : سير أعلام النبلاء 12/369 . وابن حجر : تهذيب التهذيب 7/46.

[1] () الطبري 3/147-184-187.

[1] () ابن كثير : البداية والنهاية 4/254 ، 6 / 147 ، 150، 8/216 ، 217 ، 236 ، 401.
[2] () المصدر السابق 5/365.
[3] () المصدر السابق 8/108 ، 123-124 ، 152-153.
[4] () المصدر السابق 8/202 ، 209 ، 210 ، 236.
[5] () المصدر السابق 4/71 ، 238.
[6] () المصدر السابق 3/364.
[7] () المصدر السابق 3/ 572.

[1] () راجع طبقات الشافعية 2/22.

1 () مسلم : كتاب التمييز 162.

2 () محمد مصطفى الأعظمي : مقدمة كتاب التمييز 33.

3 () الخطيب : تاريخ بغداد 1/43.

4 () محمد مصطفى الأعظمي : مقدمة كتاب التمييز 32 فما بعدها.

5 () الصنعاني : توضيح الأفكار 2/54 ، والسيوطي : تدريب الراوي 1/269.

[illegible]

ثانياً: إتقان [illegible]

[illegible]

[1] () ابن الصلاح : المقدمة 411.

1 () الفسوي : المعرفة والتاريخ 2/59-60 .

2 () همام سعيد : العلل في الحديث 7.

3 () الخطيب : الكفاية 430.

ثالثاً: الاهتمام

1 () السيوطي : تدريب الراوي 162.

2 () لانجلوا وسينوبوس : النقد التاريخي 67.

3 () محمدعثمان موافي : منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي 174.

رابعاً: وضع [illegible]:

1 () ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل 1/36. والحكم : القضاء .

2 () الخطيب : الكفاية 31 ، 32 ، 54 ، 76 ، 100.

3 () مقدمة صحيح مسلم 13.

[illegible][1]

خامساً: اشتراط [illegible]:

[illegible][2] [illegible]

سادساً: الانتخاب [illegible]:

[illegible]

[1] () محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث 105 – 106.
[2] () محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث 103.

[illegible]

[1] () الخطيب : الكفاية 120.
[2] () المصدر السابق : 129.
[3] () المصدر السابق : 130.
[4] () لانجلوا وسينبوس: مدخل 129/132.
[5] () محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث 103.

[1] () زكي نجيب محمود : المنطق الوضعي 2/42.
[2] () الخطيب : الكفاية 141.
[3] () الخطيب : المصدر السابق 141.
[4] () المصدر السابق 142.

[illegible]

1 () لانجلوا وسينوبوس : النقد التاريخي 128 – 129.

2 () المصدر السابق 135- 138.

3 () التمييز 133 ، 138 ، 139.

4 () المنار المنيف 399 وراجع مصادر أقدم بكثير مثل "الرسالة" للشافعي 399 و "تقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم 351 و "الكفاية" للخطيب 17 ، 432 ، وأما حول استفادة الدراسات الحديثة من المنهج فراجع "الأنوار الكاشفة" للمعلمي اليماني 6 – 7.

[1] () د. مسفر الدميني : مقاييس نقد متون السنة 57-58.

[2] () المصدر السابق 68.

[1] () الدميني : مقايـيس نقد متون السنة 183 – 191 فهو يعرض لعدة أمثلة.

[2] () العقيدة والشريعة 41 – 42.

[1] () الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة 1/159 – 160.

1 () مقدمة ابن الصلاح 78 ، وانظر عثمان موافي : منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي 173.

2 () محمود قاسم ، المنطق ومناهج البحث 35-36.

3 () لانجلوا وسينبوس : النقد التاريخي 173.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] [4] حتى لا يحيل المعنى. وهذا هو رأي الجمهور من الفقهاء وعدد من المحدثين[5]. وقد

1 () الخطيب ، الكفاية 241 ، 343.

2 () لانجلوا وسينبوس : النقد التاريخي 6.

3 () الخطيب ، الكفاية 186.

4 () الخطبيب، المصدر السابق 205-206.

5 () الخطيب ، الكفاية 205 ، 206

انتصر لهذا الرأي الخطيب البغدادي في "الكفاية" واستقر العمل عليه. ولكن الشرط في جواز الرواية بالمعنى استمر ملزماً، بل وفصَّلَتْ كتب العلم تفصيلاً يحقق المقصد منه "فإذا لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل من معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، لم تَجُزْ له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف"[1].

وقال السرخسي: "الخبر إما أن يكون محكماً أو ظاهراً مشكلاً أو مشتركاً أو مجملاً أو متشابهاً، أو أن يكون من جوامع الكلم، فأما المحكم فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة، وأما الظاهر فلا يجوز نقله بالمعنى إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلم بفقه الشريعة، وأما المشكل والمشترك فلا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً، لأن المراد بهما لا يعرف إلا بالتأويل، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس فلا يكون حجة على غيره، وأما المجمل فلا يتصور فيه النقل بالمعنى؛ لأنه لا يوقف على المعنى فيه إلا بدليل آخر، والمتشابه كذلك، لأنا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه، فكيف يتصور نقله بالمعنى؟ وأما ما يكون من جوامع الكلم كقوله صلى الله عليه وسلم: "الخراج بالضمان" وما أشبه ذلك فقد جوز بعض مشايخنا نقله بالمعنى على الشرط الذي ذكرناه في الظاهر"[2]. ولاشك أن هذه الشروط الدقيقة قد حافظت على الرواية ومنعت تزييفها، وهو ما

---

[1] () مقدمة ابن الصلاح 331 ، والعراقي : التبصرة والتذكرة 2/168 ، والسخاوي : فتح المغيث 2،212.

[2] () السرخسي : أصول 1/356 – 357 ملخصاً.

يسعى المنهج الغربي الحديث إلى تحقيقه بواسطة قواعد المتن.

النقد الباطني الإيجابي:

وأما النقد الداخلي الإيجابي المتعلق بتفسير النص، فقد وضع المسلمون له منهجاً أسموه بـ"أصول الفقه"، وأسهم المحدثون إسهاماً مناسباً في تفسير المتن وتحديد معناه الإجمالي في كتب غريب الحديث، ومعناه العام وما يستنبط به من أحكام وقيم وأفكار مما تحفل به كتب شروح الحديث، ولكن الفقهاء والأصوليين هم الذين وضعوا المنظومة العقلية الكاملة للتعامل مع النص من حيث التفسير تحليلاً وتركيباً، فظهرت علوم المجمل والمفصل والعام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ ومختلف الحديث، وما قاموا به من تصحيح المتن وتفسيره إجمالاً وتفصيلاً والاستنباط اللغوي والفقهي منه، وهو ما يعرف في المنهج الحديث بـ"تفسير النص".

ولاشك أن الشرح اللغوي والحرفي يسبق الفهم العام للنص عند المحدِّثين والنقاد الغربيين معاً. ويتفقان أيضاً في الانتقال بعد ذلك إلى معرفة الصحيح من الزائف في المتن للتأكد من صحة نسبته للرواة بتمامه عند المسلمين، أو من صحة نسبته للمؤلف عند الغربيين[1].

---

[1] () بول ماس : نقد النص ، النقد التاريخي 355.

مرونة المنهج النقدي للمحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية والأدبية

لقد اتسم منهج النقد الحديثي بالمرونة في التعامل مع الروايات والأحاديث فما يتعلق منها بالعقيدة أو الشريعة تعرض لنقد شديد، في حين يخفف المنهج من شروطه أمام أحاديث الرقاق والترغيب والترهيب والروايات التاريخية والأدبية.

إن أصحاب المنهج الحديثي لم يسعوا إلى تطبيقه في نطاق المرويات الأدبية والأخبار التاريخية تطبيقاً حرفياً، فالفنون الأدبية لها ضوابطها هي الأخرى، قال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد: "سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: "لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء نفي من البصرة، وذكر منه مجوناً وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر" وحكايات عن الخليل ابن أحمد الفراهيدي، فقال: هذا نعم. كأنه لم ير بهذا بأساً، ولم يره موضعاً للحديث"[1].

وإذا درسنا تاريخ تطبيق المنهج باستعراض المؤلفات التي التزمت به فإن كتب الحديث ولا سيما صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربع وموطأ مالك، تبدو أدق التزاماً بقواعد هذا المنهج. أما الكتب التاريخية فإن ابن سعد وخليفة بن خياط والفسوي يقفون في مقدمة المؤرخين المعنيين بتطبيق قواعد منهج المحدثين في الرواية بالتزام ذكر الأسانيد مع انتخاب الروايات والمرونة في التعامل مع المنهج بالنسبة للروايات التي لا تتعلق بالدين؛ ولذلك فإن مستوى الرواة في العدالة

---

[1] () الخطيب ، الكفاية 156.

ودرجتهم في الضبط بالجملة لا ترقى إلى مصاف رواة الصحيحين والكتب الستة، وإن كان ثمة عدد كبير يشتركون في الرواية الحديثية والتاريخية والأدبية تحملاً وأداءً.

الحاجة إلى مراجعة المنهج النقدي عند المحدثين وشروطها

نظرة إلى إحياء علوم السنة في النصف الثاني من القرن العشرين

الإيجابيات:

- . أثر الجامعات الإسلامية في إحياء علوم السنة، وخاصة أقسام الدراسات العليا وتحقيقها لأمهات الكتب في الحديث وعلومه.
- . وزارات الأوقاف ونشرها للعديد من أمهات كتب الحديث أو مساعدتها على ذلك.
- . اتجاه طلبة العلم بقوة نحو الحديث وعلومه مما ولد حركة علمية واسعة
- . ظهور النشر الإلكتروني والموسوعات الحديثية والتراثية الأخرى، مما يمكن من حصر الروايات والنظر إلى المعلومات بشمول، مع إمكان المقارنة الإلكترونية، وهذا كله كفيل بحل مشكلات كثيرة عالقة.

السلبيات:

1. عدم تطوير علم مصطلح الحديث بمراجعة مسائله، وتحسين طرق العرض، ونقد المنهج ومقارنته بمناهج البحث على المستوى العالمي.
2. عدم الوصول إلى موسوعة شاملة للحديث التي تحصر الأحاديث وتحكم عليها؛ رغم وجود دراسات تمهيدية كثيرة يمكن أن تصب في هذا

الاتجاه.
3. قلة الدراسات التي تشرح الأحاديث على ضوء التقدم الكبير في المعرفة الإنسانية.
4. عدم الوصول إلى مستوى مناسب في النشر الإلكتروني.

نظرة تأريخية:

لم يكن بناء منهج النقد عند المحدثين منفصلاً عن البيئة العلمية والثقافية التي تمثل معطيات الخبرة الإنسانية في بيئتهم التي تمثل مستوىً راقياً في التحضر عند كتابة المؤلفات الأولى في علم المصطلح، وذلك في القرن الرابع الهجري مع ظهور كتابي الرامهرمزي (ت360هـ) والحاكم (ت 405هـ). وقد استمرت عملية التطوير على يد الخطيب البغدادي (ت463هـ) إلى أن ظهرت الكتب المدرسية على يد ابن الصلاح وأعيدت الصياغة على يد المتأخرين كما اكتمل جمع مفردات الفن من مجهود السابقين على يد السخاوي (ت902هـ) والسيوطي (ت911هـ) ثم لم تراجع هذه الجهود العظيمة التي هي ثمرة أعمال متلاحقة عبر تسعة قرون بسبب الركود الثقافي والعلمي الذي ساد العالم الإسلامي خلال القرون الأربعة منذ بداية القرن العاشر حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، ومع بداية عصر النهضة في العالم الإسلامي ظهرت جهود لإحياء علوم الحديث وتمثلت في النشر الواسع لأمهات كتب الحديث وعلومه، ومحاولة تيسير المصطلح لطلبة الدراسات الإسلامية في المرحلة الجامعية،

فظهرت مؤلفات عنيت بطرح المنهج بأسلوب سهل ونظام واضح دون الدخول في مناقشة قضاياه على ضوء تقدم مناهج العلم والمعرفة الإنسانية، كما جرت دراسات وبحوث في قضايا المصطلح تتسم بالدقة مثل تلك الجهود التي كشفت عن اصطلاحات النقاد ونسبتها؛ إذ يتفرد الناقد باصطلاحات خاصة احتاجت إلى تحديد دقيق من خلال الاستقراء لأقواله في الجرح والتعديل، وكذلك جمع روايات بعض المحدثين، والنظر فيها لمعرفة مدى دقته في الرواية، وحسب المصادر التي توافرت بصورة مطردة عبر القرن العشرين، ولكن نظراً لعدم اكتمال النشر لكتب الحديث وعلومه والرجال، فإن الاستقراء لم يكتمل عند الدارسين والمحدثين، وإن كان حظ المتأخرين منهم أكبر.

وعندما يكتمل بناء الموسوعات الحديثية فإن بإمكان القائم باستقراء شامل أن يحقق مراجعة كبرى لأقوال النقاد وأحكامهم على الرجال والأحاديث، وليس المقصود هدم البناء وتفنيد النتائج بل الاستيثاق والتثبت، فالله عز وجل كلف الأمة بما تطيق، وقد بذل علماؤها خلال القرون المتعاقبة جهوداً كبرى في تشييد صرح العلوم الإسلامية حسب إمكانات عصرهم، أما في الوقت الحاضر فإن الوسائل تهيأت للسيطرة على المعلومات والتثبت من قواعد مناهج البحث، وسوف يتمكن علماء المسلمين في الجيل الحالي من القيام بمراجعة شمولية للعلوم الإسلامية

وضمنها الحديث وعلومه، وسوف يؤدي ذلك إلى تقليص الخلاف الفقهي، وزيادة الوضوح في العلم الإسلامي بالجملة، وإنه لمن الخير للأمة أن يُقْدِمَ على تجديد البناء علماء مخلصون لله ولرسوله ولدينه من أن يقدم المتلاعبون الجدد على تشييد بناء يشبه مسجد الضرار بالتأويلات البعيدة والتوجيهات المغرضة لزعزعة عقيدة الأمة وإفقادها الثقة بماضيها وحاضرها، وبالتالي بذاتها.

إن ثمة دراسات حديثة تتعلق بسيكولوجية الذاكرة يمكن أن تخدم المحاور المتعلقة بتحمل الرواية وأدائها[1]، وثمة مراجعات حديثة لمناهج البحث وتحديد قضايا الحقيقة والصدق يمكن أن تخدم هذا المحور في علوم الحديث[2]، وليست هذه المراجعة بالأمر اليسير فهي بحاجة إلى عقول كبيرة تستوعب تراث الأمة في كل تخصص، وتستوعب ما وصلت إليه المعرفة الإنسانية في ذات التخصص. وتقوم بتجديد الصالح، ونقد الفكر المنهجي المعاصر، وتقديم الاقتراحات بصدد التطوير بروح علمية متفتحة على الحقيقة والصدق بعيدة عن التعصب والانغلاق. وبذلك يمكننا إعادة صياغة علم المصطلح وتغذيته بقواعد جديدة تنبثق عن الاستقراء الجديد من ناحية، وعن الإفادة من التطور العلمي والثقافي الذي حققته الإنسانية.

تطوير المنهج:

ويشترط فيمن يقوم بتطوير المنهج وإضافة

---

1 () محمد قاسم عبدالله : سيكولوجية الذاكرة ، ص 200 – 201.

2 () كارل بوبر : إسطورة الإطار . ص 113 ، 159-181 ، 202 ، 208 ، 213.

قواعد جديدة، أو نقد القواعد القديمة، أو إعادة صياغة المنهج أو بعض جوانبه ما يلي:

1. الفهم العميق لمصطلح الحديث وأصول الفقه معاً.
2. التمرس في تطبيقات قواعد المصطلح في كتب الحديث وشروحه.
3. الاطلاع الواسع على علم العلل، والجرح والتعديل، وطبقات الرواة وعلم الرجال.
4. الانشغال الكثير بتتبع مناهج النقاد في التعديل والتجريح للرواة، والتصحيح والتضعيف للأحاديث سنداً ومتناً في كتب الحديث وشروحها.
5. الإحاطة بمصادر الحديث وعلومه وشروحه.
6. الإفادة في المراجعات الأولية من النشر الألكتروني لموسوعات الحديث توفيراً للوقت.
7. أن يتصف بالورع واليقظة والحيطة والصبر الطويل، مع الذكاء وحسن الفطنة والدربة على التعامل مع هذا الفن.
8. احترام الآراء المختلفة، واحترام أصحابها، وعدم نبزهم أو التهجم عليهم أو التقليل من قيمتهم وقيمة آرائهم.
9. طرح القضايا بوضوح ودقة وموضوعية.

محاولات فاشلة:

ونظراً لعدم توافر هذه الشروط مجتمعة لدى أصحاب المحاولات النقدية فإنها باءت بالفشل، فمن المحاولات التي قدمت ملحوظات سلبية حول منهج المحدثين محاولة أبي رية في كتابه: " أضواء على السنة المحمدية " وقد ردَّ عليه

المحققون ردوداً بلغت أربعة عشر مؤلفاً. فلم تبق ثمة حاجة لرد جديد، لولا أن آراءه عادت إلى الظهور مجدداً عند أبي بكر صالح وإسماعيل كردي وسامر إستانبولي وغيرهم.

فقد قام أبو بكر صالح بمحاولة ثانية في كتابه "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها" متتبعاً خطى أبي رية، ويكشف كتابه عن ضعف معلوماته في مصطلح الحديث، فهو يرى أن رواية الصحابي عن تابعي عن صحابي شبهة تدل على الدس في الحديث، كذلك رواية التابعي عن أحد أتباع التابعين، مع أن هذه الظاهرة معروفة عند علماء الحديث وقد بحثوها تحت عنوان "رواية الأكابر عن الأصاغر" حيث يقع أن الصحابي لا يلقى الصحابي الذي يحدث بحديث بعينه، وذلك بسبب تفرق الصحابة في الأمصار، فيأخذه من تابعي يرويه بدوره عن الصحابي، وليس في ذلك أية شبهة تدل على الدس في الحديث.

كما يكشف كتابه عن عدم إحاطته بالمرويات، فهو يرى أن الاختلاف في رواية الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد يدل على الوضع والدس، وَمَثَّلَ لذلك بعدة أمثلة، منها ما رواه البخاري في صحيحه عن علي رضي الله عنه عندما سُئِلَ هل عنده كتاب غير القرآن، فأجاب بإجابات مختلفة في ثمان روايات ساقها البخاري في كتب مختلفة من صحيحه. وقد استدل المؤلف بذلك على التناقض والوضع الذي فات على البخاري الذي صحح الروايات الثمان دون أن يفطن صالح أبو بكر إلى

أن علياً رضي الله عنه كان يبين للسائل ما في الصحيفة التي كتبها، والتي كانت في جفن سيفه ذي الفقار فمرة يذكر أن فيها العَقْل وفكاك الأسير، ومرة يذكر أن فيها تحديد حرم المدينة وعقوبة المحدث.. وكل ذلك في الصحيفة. وإنما حدث علي رضي الله عنه مرة بفقرة مما فيها، ومرة بفقرة أخرى غيرها. فأين التناقض في ذلك؟ وما دليل الوضع؟ فهذه الشبهة عرضت للمؤلف لعدم استقصائه أمر الصحيفة.

وقد اعتمد المؤلف كثيراً على أبي رية في كتابه "أضواء على السنة المحمدية"، واقتبس منه، واعتقد صحة ما ورد فيه متجاهلا الردود الكثيرة عليه فضلا عن الأبحاث العلمية التي أعقبته، والتي تفند ما ورد فيه.

وهكذا ذهب المؤلف متابعاً أبا رية إلى أن الحديث دُوِّن بأمر عمر بن عبدالعزيز في خلافته (99-101هـ) ولم يكن قد دُوِّن أو جُمع قبل ذلك[1] ولاشك أن الدراسات العديدة في تاريخ تدوين الحديث قد أثبتت أن التدوين تم في جيل الصحابة والتابعين من قبل أن يأمر عمر بن عبدالعزيز بجمع الحـديث[2].

غمطه لجهود العلماء في تنقية السنة:

وقد فصل المؤلف في أسباب وضع الحديث معتمداً على أبي رية ودائرة المعارف ليتوصل بذلك إلى التشكيك بالحديث جملة[3] مغفلاً جهود العلماء من جهابذة المحدثين في تنقية السنة

---

1 () الأضواء القرآنية 35.

2 () راجع المجلد الأول من تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

3 () الأضواء القرآنية 36

وتخليص الصحيح من الموضوع، بل إن المؤلف يسوق عبارة أبي رية على سبيل الإقرار لها في انتقاد علماء الحديث الذين اختصوا بتحقيق الأسانيد رامياً إياهم بالجهل واقتناء الكتب الغريبة ليوهموا الناس بأنهم يملكون القدرة على تحقيق السند وتقرير حالة الرجال[1].

وهذه الكتب غريبة على أبي رية والمؤلف، ولكنها معروفة في أوساط العلماء المحققين، فكتب علم الرجال والجرح والتعديل لا يصح أن توصف بالغريبة، وهي مفخرة للأمة الإسلامية التي عرفت للعلم قدره وللعلماء مكانتهم، مما لا يوجد في تراث أي أمة أخرى.

إن ما أورده المؤلف نقلاً عن أبي رية من أسباب الوضع وشيوعه أمر معروف في أوساط الباحثين في الحديث وتاريخه ولكن المؤلف وأبا رية يستغلان ذلك للتشكيك كما ذكرت وإلا فماذا يعني وضع عنوان كهذا: "اعتراف صريح من البخاري بوضع الحديث"[2] إلا إيهام السذج والتدليس على الناس وإلا فهل أنكر أحد من العلماء وقوع الوضع ليحتج عليهم بذلك؟ بل إن كل ما استدل به على الوضع من الروايات الموضوعة مما نبه العلماء على وضعه وذكروه في كتب الموضوعات، بل وصرح باتهامه لأبي هريرة بوضع الحديث (ص292).

وكذلك محاولة إسماعيل الكردي نحو تفصيل

---

1 () الأضواء القرآنية 42

2 () الأضواء القرآنية 48 نقلاً عن أضواء على السنة لأبي رية 139.

قواعد نقد متن الحديث تثبت أن من يقدم على تطوير المنهج دون تأهيل علمي كافٍ يقع في أخطاء فاحشة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً محاولة سامر إسلامبولي: "تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم"[1]، وهي أوهى بناءً، وأضعف منطقاً، وأقل علماً من محاولة إسماعيل الكردي، فهو ينتقد أحاديث الصحيحين دون أن يفهم منهج المحدثين في التصحيح والتضعيف، وكيفية الخروج من التعارض الظاهري بالجمع إذا أمكن وإلا فالترجيح، ثم القول بالنسخ عند توافر شروطه.

ويبدو أن اشتداد محاولات التطوير واستهداف البخاري في هذه الظروف يمثل عملاً منظماً تكمن خلفه قوىً معينة، فقد تتابعت المؤلفات في هذا الموضوع.

---

[1] ()تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم ،

خلو منهجه من الصناعة الحديثية:

ومنهج المؤلف يخلو من الصناعة الحديثية، فإذا لم يعجبه الحديث أو لم يقنعه وصفه بأنه من دس اليهود دون دليل علمي، وهكذا عامل أحاديث صحيحي البخاري ومسلم[1].

اقتصاره على الأدلة التي تخدم هدفه:

وقد تعرض المؤلف لكتابة الحديث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فإذا به يأتي بأدلة النهي عن تدوينه ويغفل[2] أحاديث الإذن بالكتابة مما يدل على عدم اتباعه المنهج العلمي في استقصاء الأدلة والوصول إلى النتيجة التي تقررها. فهو يضع النتيجة ثم يختار الأدلة التي تؤيدها ويغفل سواها.

اضطرابه في الحكم على الرواة:

إن الجهل بالصناعة الحديثية جعل المؤلف يضطرب في أقواله فهو يقول: إن الإمام مسلم ترجح عنده كذب عكرمة مولى ابن عباس. ثم يقول: إن مسلماً خرج له حديثا تقوية لحديث سعيد بن جبير في الموضوع نفسه[3]. فكيف يقوي حديث ابن جبير برواية كذاب؟؟

جهله بالحقائق التاريخية:

ومما يستغرب له أنه وضع - لعدم رواية البخاري عن الأئمة الصادق والكاظم - عنواناً هو "تأثر البخاري بحكم الأمويـين للشام"[4]، مع أن البخاري عاش في العصر العباسي الأول، وهو عصر يعادي

---

1 () الأضواء القرآنية 57.
2 () الأضواء القرآنية 66-67.
3 () الأضواء القرآنية 72.
4 () الأضواء القرآنية 77

بني أمية، ويقرب مبغضيهم.

إسقاطه لمنهج المحدثين في نقد الروايات وتحكيمه للعقل والذوق في نقدها:

إن الرأي الذي عرضه المؤلف في تمحيص الأحاديث بعرضها على القرآن الكريم واعتباره السند القاضي بقبول الحديث أو برفضه، وغض النظر عن سند الرجال حتى لا تصبح كتب الحديث المخالف نظيرة للقرآن تنافسه الحكم والقول[1]. و ليس الخلاف في عرض الحديث على القرآن وعدم قبوله إذا كان مخالفاً لصريح القرآن بحيث لا يحتمل التأويل، فهذا أصل من أصول النقد عند المحدثين[2]، لكن الخلاف في إطلاق المؤلف العبارة وعدم تقييدها بإمكان التأويل والتوفيق، وأهل العلم مجمعون على أن السنة الصحيحة لا تخالف كتاب الله فما جاء في بعض الأحاديث من أحكام تخالفه فهي مردودة باتفاق[3]. والأنكى من ذلك دعوته إلى غض النظر عن سند الرجال، بمعنى رفض لمجهود المحدثين عبر القرون الطويلة في تمييز الحديث وبيان الصحيح من الضعيف، وهي دعوة خطيرة فيها تشكيك بالسنة القولية جملة، وتحكيم العقل الإنساني في قبولها أو رفضها تبعاً لتقديره الموافقة أو المخالفة للقرآن الكريم، وإنما يعمد المؤلف إلى ذلك ليصل إلى مراده وهو أن القرآن الكريم والسنة العملية

1 () المصدر السابق 82.
2 () السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي 271.
3 () المصدر السابق 163.

المتواترة تكفي المسلمين ولا حاجة لهم بعـد ذلـك إلى الأحاديث أصلاً[1]، وهـو أمـر دعـا إليـه أبـو ريـة والـدكتور توفيـق صـدقي[2] وقلـدهما فـي ذلـك المؤلف، وهي دعوة تهدم الإسلام؛ لأن السـنة هـي التي تفصل مجمل القـرآن وتـبينه وتخصـص عـامه وتقيد مطلقه بالإضافة إلـى اسـتقلالها فـي تشـريع بعـض الأحكـام، وبـدونها لا يمكـن معرفـة تفاصـيل الأحكـام وبيـان مـراد الشـارع لأن القـرآن تضـمن أصول الدين وقواعد الأحكـام العامـة تاركـاً للسـنة البيـان مـع أمـر اللـه تعـالى باتباعهـا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

---

1 () الأضواء القرآنية 11-12.

2 () السباعي ، السنة 153

3 () السباعي : السنة 165.

1 () المعلمي اليماني : الأنوار الكاشفة 188-192.

[illegible]

[illegible]

[illegible] (5) ورده رواية أنس بن مالك: "أن يهودياً رضخ رأس جارية بحجرين فأتى بها أهلها رسول الله وهي في آخر رمق، وقد أصمتت فقال لها رسول الله: (من قتلك؟ فلان؟) لغير الذي قتلها. فأشارت أن لا. فقال: (ففلان؟) فأشارت:

---

1 () نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث.

2 () الطبقات 5/ 174.

3 العلائي : جامع التحصيل 1/190، وابن حجر : تهذيب التهذيب 4/200.

4 ()البخاري: الصحيح 1/91ومسلم : الصحيح حديث رقم 108 وابن حبان : الصحيح 4/ 222 والنسائي : السنن (المجتبى) 1/156 .وقد صرح عمرو بن ميمون بسماعه من عائشة عند مسلم.

5 () نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ص 51.

أن نعم. فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين"[1].

فأما مخالفة أبي حنيفة لمائتين من الأحاديث فليس طعناً منه برواية هذه الأحاديث، فهناك أسباب كثيرة لعدم الأخذ بالحديث، ولو افترضنا أنه ضعف روايتها، فيكون ذلك اجتهاداً منه حسب الطاقة إذ لم يكن الصحيح قد أفرد بعد.والخبر ورد في "تأريخ بغداد"[2]، وليس فيه ما يشير إلى أن هذه الأحاديث مما خرج في الصحيحين فيما بعد.

وأما رده حديث رضخ الجارية فعلّة ردِّه ـ كما بينها محمد زاهد الكوثري ـ تكمن في عنعنة قتادة عن أنس، وهي توضح أن القاتل اعترف، وقد صرح قتادة بالسماع في إحدى روايات البخاري للخبر، فزال الإشكال[3].

ونقل قول أبي حنيفة: " أقلد جميع الصحابة، ولا أستحسن خلافهم برأي إلا ثلاثة نفر: أنس بن مالك، وأبو هريرة، وسمرة بن جندب. فقيل له في ذلك. فقال: "أما أنس فاختلط في آخر عمره، وكان يفتي من عقله وأنا لا أقلد عقله، وأما أبو هريرة، فكان يروي كل ما سمع، من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ والمنسوخ"[4] فهو يخالف منهج أبي حنيفة في الالتزام بآراء الصحابة إذا اجتمعوا وعدم الخروج عنهم جميعاً إذا اختلفوا دون أن يستثني منهم أحداً.

---

1 () أخرجه البخاري حديث رقم 5295 ومسلم حديث رقم 15.

2 ()الخطيب : تأريخ بغداد.

3 ()البخاري : الصحيح 6/2524 .

4 () أبو شامة المقدسي: مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول 62-63 تحت عنوان(نصوص الإمام أبي حنيفة في اتباع السنة وتأسيس مذهبه) تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، نشر مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت.

ولو كان رأي أبي حنيفة بالصحابي أنس بن مالك والصحابي أبو هريرة ليس حسناً لما استدلت كتب الفقه الحنفي بأحاديثهما[1] فقد استدلت بأقوال أنس بن مالك في (86) مسألة[2].

مرتضى العسكري وكتابه خمسون ومائة صحابي مختلق[3]:

تناول القسم الأول من الكتاب دراسة لثلاثة وعشرين صحابياً تميمياً يرى المؤلف أن سيف بن عمر التميمي الأخباري (ت170هـ) اختلقهم، وليس لهم وجود تاريخي حقيقي، وقد بين المؤلف أن دوافع سيف لذلك تتمثل في ثلاثة أمور:

الأول: تعصبه لقبيلة تميم التي ينتمي إليها، مما جَرَّهُ إلى اختلاق هذه الشخصيات التميمية ونسبته بطولات إليها وإيراد أراجيز الفخر والحماسة على لسانها ونسبة أمجاد الفتح الإسلامي إلى دورها، وهو بذلك يعطي قبيلة تميم دوراً ضخماً خيالياً، وكان سيف متأثراً بالعصبية القبلية التي اشتدت في العصر الذي عاش فيه.

الثاني: اتهام ابن حبان له بالزندقة، وبالتالي فهو يسهم مع الزنادقة في الاختلاق والكذب والدس لتشويه التاريخ الإسلامي وحجب الثقة عن جميع مروياته لما يسودها من اضطراب وتناقض.

الثالث: أن سيف بن عمر ضعيف عند جهابذة المحدثين النقاد وأنه متهم بالكذب عند بعضهم، وبناء على ذلك قرر المؤلف أن كل خبر انفرد به

---

[1] () راجع الجوهرة النيرة 1/163 وفتح القدير 1/ 327،424 والعناية شرح الهداية 1/ 327،357 وانظر الصيمري : أخبار أبي حنيفة وأصحابه 18- 19

[2] () راجع جامع الفقه الإسلامي (إسطوانة مدمجة).

[3] () الطبعة الثانية ، مطبعة دار التضامن ، بغداد 1969م.

يعدُّ موضوعاً.

وقد فطن المحدثون إلى ضعف سيف ونبهوا على ذلك. قال ابن حجر عن سيف: ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه[1]، وقال ابن عدي: ولسيف بن عمر غير ما ذكرت أحاديث، وبعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة ولم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[2]، وقال الخطيب البغدادي: وليس سيف بن عمر حجة فيما يرويه إذا خالف، ذلك قول أهل العلم[3]، وقال عنه الذهبي: كان إخبارياً عارفاً[4].

مما سبق من الأقوال يلاحظ أن جهابذة النقاد المحدثين اعتبروا سيف ضعيفاً في الحديث، ولذلك لم تخرج له كتب الستة أحاديثه سوى حديث فرد أخرجه الترمذي[5] وليس من شرطه في التخريج أن يكون الحديث صحيحاً.

إن ابن عدي نبه على تفرد سيف بن عمر بمعظم الروايات التي يرويها مشهورة وهذا يدل على أن ابن عدي ومن تقدمه من النقاد قارنوا بين روايات سيف وروايات الآخرين ونبهوا على تفرده بمعظمها، ووضعوا قاعدة لذلك وهي عدم الاحتجاج برواياته التي تخالف قول أهل العلم. ولكن ما

---

1 () تقريب التهذيب 1/344 الطبعة الثانية ، مطبعة دار التضامن ، بغداد 1969م.

2 () ابن عدي ، الكامل 3/63أ.

3 ()موضع أوهام الجمع والتفريق 1/275-276.

4 () ميزان الاعتدال 2/255.

5 () الخزرجي ، خلاصة تهذيب الكمال 136.

العمل مع رواياته التي انفرد بها والتي لا تخالف قول أهل العلم، إن الذهبي وابن حجر أوضحا غزارة معلومات سيف التاريخية، وقد يكون تفرده بأخبار التميميين يرجع إلى عنايته الخاصة برجال قبيلته واهتمامه بحصر أخبارهم، فاعتمد المؤرخون فيما يتعلق بهم على سيف بن عمر وفق قاعدتهم في التساهل في رواية الأخبار والتشدد في رواية الحديث، ومن ثم فإنهم لا يرون سيف بن عمر كذاباً وضاعاً كما يصوره المؤلف، ولكنه ليس بحجة إذا خالف أهل العلم. والواقع أننا لو عاملنا الروايات التاريخية بهذه الشدة فإن معظم المادة التاريخية تسقط وتقع فراغات واسعة في تاريخنا، لأن معظم الأخباريـين الذين نقلوا إلينا المادة التاريخية لا يرقون إلى مستوى الثقات عند المحدثين، ولكن هذا لا يمنع من بيان فضل المؤلف في إيضاح ما أشار إليه المحدثون من تفرد سيف بمعظم مروياته.

لقد نبه المستشرقون على مبالغات سيف بن عمر في دور تميم، وجاءت دراسة المؤلف تدل على ذلك بنماذج واسعة، وأما اتهام سيف بالزندقة فلا دليل عليه سوى قول ابن حبان الذي وصفه ابن حجر بالفحش، لكن أبرز قضية اهتم بها المؤلف هي دور ابن سبأ في الفتنة، حيث يرى أن سيف بن عمر مختلق لهذه الشخصية، وقد بحث المسألة بإيجاز في هذا الكتاب لأنه أفرد لابن سبأ دراسة مستقلة تعتمد المنهج نفسه. وصحيح أن أوسع المعلومات عن ابن سبأ جاءت من طريق سيف، لكن المصادر أشارت إلى طرق أخرى تثبت وجود

شخصية ابن سبأ تاريخياً، وفي هذا المجال أشير إلى الكشي فقد ذكر بأسانيده إلى الأئمة علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي (ت94هـ) ومحمد بن علي الباقر (ت114هـ) وجعفر بن محمد الصادق (ت148هـ) –وكلهم متقدم على سيف بن عمر – روايات تثبت وجود شخصية عبدالله ابن سبأ تاريخياً وتبين غلوه وادعاءه النبوة ونسبته الألوهية للإمام علي رضي الله عنه وكذبه عليه[1]. لذلك لا يمكن عدّ شخصية ابن سبأ أسطورية، لكن هذا لا يمنع من وجود مبالغة في دوره، وشتان بين الأمرين.

وختاماً أقول أن معاملة الروايات التاريخية كالأحاديث النبوية، واشتراط المستوى نفسه من الصحة وعدالة الرواة وضبطهم يولد فجوات واسعة في تاريخنا إن لم يؤد بنا إلى الضياع، وليست تواريخ الأمم الأخرى مروية بالأسانيد ومعرفة الرواة ومع ذلك فهي تعتمد عليها في الدراسة التاريخية، وتلجأ إلى السبر والمقارنة بين متون الروايات فقط، وبوسعنا أن نقارب بين روايات الأخباريـين جميعاً للوصول إلى ما هو أقرب إلى الواقع التاريخي بدل رفض المرويات جميعاً.

إن الصورة التي يعرضها سيف بن عمر عن الأحداث مغايرة تماماً للصورة التي تعكسها روايات أبي مخنف مثلاً... فإذا رفضنا مرويات سيف لأنه ضعيف في الحديث ولوجود المبالغة في رواياته ولتعصبه لتميم، ورفضنا مرويات أبي مخنف لتعاطفه مع العلويـين ومرويات أبي معشر

---

[1] () الكشي: رجال الكشي 98 ، 99 ، 100 ، 101.

السندي لتضعيفه من قبل المحدثين فماذا يبقى من التاريخ؟ إن منهج السلف في التعامل المرن مع الروايات التاريخية هو الأجدى.

أحمد أمين وما أورده عن الحديث في كتابيه: "فجر الإسلام"[1] و"ضحى الإسلام"[2].

يرى أحمد أمين أن المحدثين والعلماء لم يعتنوا بمتن الحديث عنايتهم بالسند[3]، وأن بعض الأحاديث ـ وإن كانت صحيحة السند ـ فإن متنها يدل على الوضع إذا ما عرضت للتجربة أو على العقل أو الواقع، واستدل لذلك بأحاديث من صحيح البخاري مثل حديث "الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين"[4]، وحديث "العجوة من الجنة وهي شفاء من السم"[5] وتساءل أحمد أمين قائلاً: "فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟، أو العجوة؟ وهل فيها ترياق؟"[6].

ويبدو أن الأستاذ لم يطلع على ما كتبه شراح هذين الحديثين، حيث بين ابن حجر المحاولات المتكررة من العلماء والأطباء المسلمين منذ عصر الرسالة والعصور التي تلتها للكشف عن أثر الكمأة[7] والعجوة[8] في معالجة أمراض العين وتسمم الجسم، فقد ذكر تجربة أبي هريرة رضي الله عنه للكمأة، فوجدها نافعة، كما أشار كل من ابن الجوزي وابن العربي إلى فائدتها الطبية وحدها

---

1 () فجر الإسلام 1/249-250.
2 () ضحى الإسلام 2/106-137.
3 () فجر الإسلام 1/267 ، وضحى الإسلام 2/130.
4 () البخاري : الصحيح كتاب الطب باب المن شفاء للعين.
5 () ابن حجر : فتح الباري كتاب الطب باب المن شفاء للعين.
6 () ضحى الإسلام 2/130.
7 () نبات من الفطريات ينمو داخل التربة بصورة طبيعية بدون غرس.
8 () من أحسن تمور المدينة.

أو بخلطها بمواد أخرى، وكما جربت في زمن النووي فكانت نافعة، وذكر ابن القيم اعتراف كبار قدامى الأطباء منهم المسبحي وابن سينا بفائدتها الطبية.

أما العجوة، فقد وجه العلماء الحديث توجيهاً خاصاً، فقال الخطابي: إن ذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة، لا لخصيصة في التمر، وقال ابن التين: يحتمل أن يكون المراد نخلاً خاصاً بالمدينة لا يعرف الآن. وقال المازري: ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بزمن النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا. وذكر عياض أن هذه الصفة خاصة بعجوة المدينة لتأثير البيئة في النبات[1]، وهكذا فإن العلماء والأطباء حاولوا عبر أجيال مختلفة اختبار الأثر الطبي للكمأة والعجوة ولم يهملوا نقد المتن وتعريضه للاختبار العلمي وفق الوسائل العلمية الميسرة لهم في عصورهم، وقد احتاطوا في توجيه الحديث بحيث لو أثبت الطب الحديث عدم فائدة الكمأة كدواء للعين أو العجوة كدواء للسم لم يتعارض ذلك مع الحديث لما قيدوا به الحديث من تأثيرات البيئة والزمن، فكيف وقد أثبت الطب القيمة الغذائية للعجوة وإبادتها للديدان التي تفرز السموم في الجسم[2].

إن المحدثين عنوا بتمييز الحديث ونقده عنايتهم بالسند ونقده وإن كتب شروح الحديث طافحة بالنقد لمتون الحديث وبيان ما يقع فيها من شذوذ

---

1 () انظر فتح الباري كتاب الطب باب 10/239.

2 () ابن حجر : فتح الباري كتاب الطب باب 10/164 ، والسباعي: السنة ومكانتها في التشريع 217-218.

وعلل واضطراب وإدراج، وتكفي أي نظرة في فتح الباري لابن حجر لمعرفة مدى اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث، وأما الحكم عليهم بالتقصير في ذلك فليس صحيحاً بل هو وهم وقع فيه المستشرقون وتابعهم أحمد أمين والآخرون، ولعل سبب ذلك عدم الإحاطة بدقة بالنتاج الفكري الضخم في الحديث، وهو نتاج يصعب الإحاطة به وفحصه بدقة مما أدى إلى الحكم الظاهري على منهج المحدثين من خلال ملاحظة كمية الكتب المؤلفة في علم الرجال والمتعلقة بالأسانيد، وهي ظاهرة طبيعية في تاريخ الحركة الفكرية في الإسلام، بسبب الزيادة المطردة في إعداد رواة الحديث بتتابع الأجيال، وهي نتيجة طبيعية لاعتماد الرواية وطرق التحمل المعتبرة في نقل الأحاديث حتى بعد مرحلة التدوين الواسع في القرنين الثاني والثالث الهجريـين، إذ استمرت طرق التحمل معتبرة حتى فترة متأخرة، فلما لاحظ المستشرقون غزارة الإنتاج في علم الرجال حكموا على المحدثين بالاتجاه إلى نقد السند وإهمال المتن، إذ لا يمكن بعد الفحص الدقيق لكتب شروح الحديث وكتب المصطلح التي حوت عناوين في المعلل والشاذ والمدرج أن ينتهي إلى هذه النتيجة[1]، فالضوابط التي وضعوها لنقد المتن لا تقل عن الضوابط التي وضعوها لنقد السند.

---

[1] () انظر نماذج من نقد المتن في كتاب دفع شبهات عن الحديث والمحدثين للدكتور السيد أحمد رمضان المسير 708 ومحمد لقمان السلفي:اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ومسفر عبدالله الدميني :مقاييس نقد متون السنة.

فؤاد سزكين وانتقاده للبخاري في كتبه "تاريخ التراث العربي"[1].

يُعدُّ هذا الكتاب أوسع مؤلف في تاريخ التراث العربي، وهو في الأصل تعليقات على "تاريخ الأدب العربي" للمستشرق كارل بروكلمان ثم استقل عنه، لكن مؤلفه توسع في الحكم على المؤلفات وتقديمها، ولما عرض لصحيح البخاري سجل بعض الملحوظات فذكر" أن الإسناد لم يعرف شكله الأكمل عند البخاري فالواقع أنه بدأ من البخاري يفقد مكانته"[2]. وقد اعتمد في إبداء هذه الملحوظة على كثرة التعليقات في صحيح البخاري وكثرة المواد اللغوية والتاريخية المصدرة بـ"قال" و"ذكر" و"روى" دون إسناد، وكان ينبغي له أن يلتفت إلى أن كل ما أورده البخاري في صحيحه ليس على شرط الصحيح لا يعد منه، وقد نبه البخاري على ذلك في عنوان كتابه الذي اختاره "الجامع المسند الصحيح" ومن ثم لا يصح القول بأن الإسناد بدأ من البخاري يفقد مكانته؛ إذ إن البخاري استعمل الأسانيد بأدق وأكمل مظاهرها. ومن الجدير التنبيه عليه أن سزكين قد حذف هذه الآراء في الطبعة التي أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وإنما أوردته في البحث لتنبيه من يراجع الطبعة الأولى ولا سيما أن الحذف جرى بدون توضيح أو تنبيه.

---

[1] () صدر باللغة الألمانية عن طبعة بريل بليدن سنة 1967م صدرت الترجمة العربية لأول الكتاب سنة 1973م ترجمة الدكتور فهمي أبو الفضل.

[2] () سزكين : تاريخ التراث العربي ص 249.

محاولات معاصرة:

أما المحاولات المعاصرة لتطوير منهج النقد عند المحدثين بإعمال العقل في أحاديث تتعلق بعالم الغيب، والطعن فيها بحجة أنها لا تتفق مع القواعد العقلية فإن ذلك يولد الشطط وينأى عن قواعد النظر الصحيح، فلا يمكن قياس عالم الغيب بعالمنا، ولا يمكن رد الروايات الصحيحة بحجة أنها لا توافق الحس، فالحس يعمل في دنيانا، والعقل مهيأ للتعامل مع عالمنا الأرضي، وأما بناء العقيدة فلا يمكن تحكيم العقل والحس فيه، وقد اتهم إسماعيل الكردي أبا هريرة رضي الله عنه بالنقل عن كعب الأحبار عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بالغيبيات معتقداً أنها من الإسرائيليات التي يرويها كعب الأحبار نقلاً عن التوراة أو التراث اليهودي، مع أن أبا هريرة نفى أن يكون كعب الأحبار يحدث من التوراة أو أنه يروي عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]. وقد رد إسماعيل الكردي عدداً من أحاديث اتفق على إخراجها البخاري ومسلم مستنداً أحيانًا في توهينها على تفاصيل وردت في التوراة، بل أورد ما يفيد أنها منقولة من الإسرائيليات[2] ولعل الشبهة وقعت بسبب التشابه في قصص التوراة والأحاديث، مع أن التشابه في القصص يسري على القرآن، فهل يعني ذلك أن القرآن أخذها من التوراة!!؟ أو أن التشابه يقع بسبب وحدة مصدر التلقي (الوحي الإلهي) فيما

---

1 () راجع إسماعيل الكردي : نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ؛ دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين ص 244.

2 () المصدر السابق ص 194 – 197.

لم يقع عليه التحريف من التوراة. ويلزم أن نحاكم التوراة على ضوء ما ورد في القرآن والحديث الصحيح وليس العكس.

وأحياناً أخرى رد أحاديث تتعلق بأمور غيبية بعرضها على العقل وقوانينه وهو غير مؤهل للنفي والإثبات في هذا المجال.[1]

كما نقل إسماعيل الكردي[2] عن أبي حنيفة قوله عن الصحابي الجليل أنس بن مالك أنه اختلط آخر عمره، ومصدره كتاب متأخر هو "مختصر المؤمل في الرد على الأمر الأول" لأبي شامة (ت 665هـ)[3]. وليس في تراجم أنس رضي الله عنه، في كتب الرجال ما يشير إلى اختلاطه[4]. بل ورد ما يفيد احتياطه في الرواية: "قيل له: ألا تحدثنا؟ قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من كذب عـليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[5].

وقيل مرة لأنس: ألا تحدثنا؟ قال: يا بني من يُكثر يَهجر.

والكاتب مريب يخلط الحق بالباطل تمويهاً على القارئ وقد صرح بالثناء على محمود أبو رية في كتابه أضواء على السنة المحمدية[6] وأبدى إعجابه بمؤلف آخر هو صالح أبو بكر وكتابه "الأضواء

---

1 () نحو تفعيل قاعدة نقد متن الحديث ص 176 – 241 .

2 () نحو تفعيل قاعدة نقد متن الحديث ، ص 258.

3 () أبو شامة ، مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ، ص 62-63.

4 () راجع إسماعيل الكردي : مصدر سابق ص 258 ، وانظر ترجمة أنس بن مالك في تهذيب الكمال للمزي.

5 () الحديث في صحيح البخاري 1/52.

6 () أضواء على السنة المحمدية ص 174.

القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها"[1]. ووصف أجوبة الأئمة: ابن خزيمة وعياض والمازري في تأويل مشكل حديث لطم موسى عين ملك الموت بأنها أجوبة متكلفة وسخيفة!!!

وهذه الدراسات التي قام بها أحمد أمين وأبو رية ثم أبو بكر صالح وإسماعيل كردي وسامر إسلامبولي كلها متأثرة بدراسة المستشرق المجري كولد تسيهر في كتابيه "دراسات إسلامية" و"العقيدة والشريعة". ولا يكادون يخرجون عن الإطار الذي رسمه، وتابعه فيه عدد من المستشرقين الآخرين أبرزهم جوزيف شاخت[2].

---

1 () المصدر السابق ، ص 175

2 () في كتابه :The Origins of Muhammadan Jurisprudence

أثر منهج المحدثين في تصحيح صورة السيرة النبوية

1- النبوة والوحي

إسلام ورقة بن نوفل.

نقل الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة[1] حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه لما توفي ورقة قال: "لقد رأيت القسّ – وهو رجل الدين النصراني – في الجنّة عليه ثياب الحرير، لأنه آمن بي وصدقني " رواه أبو نُعيم والبيهقي في الدلائل الصحيح: قال أبو نُعيم: فهذا منقطع. وقال ابن كثير[2]: مرسل وفيه غرابة وهو كون الفاتحة أول ما نزل[3].

علاقة ورقة بالإسلام:

يقول مونتجمري واط: "ومن الأفضل الافتراض بأن محمداً كان قد عقد صلات مستمرة مع ورقة منذ وقت مبكر، وتعلّم أشياء كثيرة، وقد تأثرت التعاليم الإسلامية اللاحقة كثيراً بأفكار ورقة، وهذا يعود بنا إلى طرح مشكلة العلاقة بين الوحي الذي نزل على محمد والوحي السابق له".

الصحيح: توضح رواية البخاري أن لقاءً واحداً تم بين الاثنين، وأنه احتاج إلى تدخل من خديجة ـ رضي الله عنها - ابنة عم ورقة.

وقد فتر الوحي ومات ورقة بعد ثلاث سنوات من بدء الوحي ووقوع اللقاء، وبقي الرسول صلى الله عليه وسلم يتلو ما يتنـزل من قرآن ثلاثاً وعشرين سنة حتى كمل التنـزيل في عصر يوم

---

1 () كتابه "السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة " ص 84

2 () البداية والنهاية 3/9.

3 () أبو نعيم : الدلائل 158 – 159.

الجمعة بعرفات في ذي الحجة سنة10هـ.

علاقة الإسلام ببحيرى الراهب:

يقول المستشرقون أن النبي صلى الله عليه وسلم تعلّم من بحيرى الراهب. وقصة بحيرى لا تثبت أمام النقد الحديثي، ولو افترضنا جدلاً أنها وقعت فإن اللقاء بينهما لا يعدو الساعة أو الساعتين، وعمر النبيّ صلى الله عليه وسلم اثنتا عشرة سنة. ولو حدثت قصة اللقاء لأثارت جدلاً في قريش. لكننا لا نجد صدى لها مما يؤكد بطلانها. وماذا يتحمل صبي في الثانية عشرة من عمره عن بحيرى؟ وقد اجتمع به بحضور قريش ساعة من زمان؟

وأما الأخذ عن التوراة والإنجيل فإن التوراة والإنجيل لم يترجما كاملين إلى العربية إلا بعد قرنين من عصر الرسالة[1] وكان يهود المدينة في عصر الرسالة يقرؤون بالعبرانية، وإن كان ورقة قد ترجم شيئاً من إنجيل العبرانيين. ولو افترضنا جدلاً أنهما ترجما في عصر الرسالة فإن أمِّيَّته الثابتة تحول دون إفادته منهما. وكلنا يعلم أن أحداً من المشركين لم يشكك في أمِّيّة النبيّ صلى الله عليه وسلم مع توافر الدواعي لذلك عندهم؛ تكذيباً للقرآن، وتشكيكاً بصدق النبي صلى الله عليه وسلم. وأقوى سند في قصة بحيرى ما أخرجه الترمذي وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي قائلاً: "أظنه موضوعاً وبعضه باطل".

الرد على مونتجمري واط في تفسير تغاير أسلوب القرآن والحديث:

---

[1] () ابن النديم : الفهرست 1/33.

وأن ذلك يعود إلى أن مصدر الحديث هو العقل ومصدر القرآن هو "اللاشعور". وإذا قبلنا هذه الفكرة المستوحاة من مدرسة التحليل النفسي، فإنَّ كل إنسان يمتلك مستويـين؛ مستوى للوعي ومستوى للاوعي، فلماذا لم ينجم عن ذلك وجود أسلوبين متغايرين كل التغاير عند الأدباء والشعراء بحيث تسقط المعايير الأدبية النقدية التي تكشف عن الافتعال في الشعر والنثر الفني لأن الخصائص الأسلوبية الفردية متمايزة، بحيث يكتشف الناقد أن قائل البيت هو امرؤ القيس، وكان الظن عند فلاسفة غربيين كبار أن تغييب الوعي (العقل) بالمخدرات يفضي إلى التماس مع منطقة اللاوعي حيث يتجلى الإبداع الحر بعيداً عن قيود العقل وكوابحه. وقد جربوا ذلك، ووضعوا أجهزة تسجيل لكلامهم من خلال منطقة "اللاوعي"، فلم يحصلوا على إبداع!! مع العلم أن منطقة "اللاوعي" افتراضية وليست حقيقية علمية. وفي الإسلام اعتبرت النفس واحدة وإن كانت تتحول من النفس الأمارة إلى النفس اللوامة إلى النفس المطمئنة تبعاً لما تتلقاه من مؤثرات تربوية تقوى أحد جانبيها من الخير أو الشر.

2- التشكيك بالرسالة

الرد على مقولة أن الإسلام تعبير عن "اللاوعي" الجمعي العربي:

Arabic Collective Unconsciousness

مما يعني أنه انعكاس لثقافة مكتنـزة في ضمير الأمة العربي، وتعبير عن آمالها وتطلعاتها في

الوحدة والنهضة وتحقيق الذات.. وثمة من يذهب إلى أن الإسلام لم يأت بجديد، بل تبنى نظم الجاهلية في العبادة من حج وصوم وصدقة، وفي المعاملات من ديات وخُمس (أصله الربع من الغنائم يحوزه شيخ القبيلة) وشورى (تعود إلى ممارسات القبيلة في خيمة الشيخ)[1] ويتناسى هؤلاء ما أحدثه الإسلام من نقلة هائلة في عالم العقيدة.. عن التشبيه والتمثيل والتعطيل. وحتى العبادات القديمة مثل الحج زمن إبراهيم (عليه السلام)، الذي طرأ عليه تغيير وابتداع، فإن الإسلام أعاده إلى نقائه وأزال منه بدع الجاهلية وتحريفاتها التي ميزت قريشاً عن العرب وحققت لهم منافع اجتماعية واقتصادية واضحة مثل عدم الوقوف بعرفة بزعم أنهم أهل الحرم فلا يغادرون إلى الحل (عرفات) واحتكار بيع الثياب للحجاج بزعم أنهم الخمس، وأن ثياب الحجاج لا تصلح للطواف، وبإنكارهم أداء العمرة في موسم الحج حتى تتكرر مواسم التجارة، وإنكارهم التجارة في الحج[2]، وبحفاظهم على 360 صنماً حول الكعبة يمثلون القبائل، وبحفاظهم على صورة مريم وعيسى (عليه السلام) وصورة إبراهيم يستقسم بالأزلام على جدران الكعبة، ويتناسون ما أحدثه الإسلام من ثورة على الاقتصاد الجاهلي القائم على الربا والاحتكار والميسر وما أحدثه من تغيير هائل في

---

1 () راجع محاولات التشويه التي بذلها خليل عبدالكريم في مؤلفاته وخاصة : جذور الشريعة الإسلامية.

2 () السايس ، تفسير آيات الأحكام ، 1/147 ، وقد اشتهرت نسبة الكتاب للسايس ، والصحيح أن الكتاب لمؤلفين ثلاثة وهم محمد العرفة ، وعبدالسلام العسكري ، وأحمد حميدة ، وأما السايس فأشرف على تنقيحه فقط ، كما في طبعة سنة 1933م.

علاقات الرجال والنساء...

والقصد من هذا التحريف والتشويه للحقيقة القول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم مصلح اجتماعي قاد العرب نحو الوحدة والنهضة معتمداً على استلهام ذاكرتهم الجمعية مستوحياً النظم المختلفة من تراث الجاهلية، فليس ثمة وحي يوحى وكتاب ينـزل، بل كانت الأمة مهيأة للنهوض حال ظهور القائد وقد فعلت ضمن سنن الاجتماع وقوانين التاريخ العامة.

بيان أن القرآن رد علـى اتهـام مشـركي قريش للنبي صلى اللـه عليـه وسـلم بأخـذ العلم من مصادر أعجمية:

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: أن الغلامين كانا يقرآن بالعبرانية، وكانا صبيين، وأن صاحبهما أسلم، فهل كان ليسلم لو علم أن غلاميه مصدر القرآن؟

3- أخبار زائفة:

من المعروف أن النقد الحديثي أثبت عدم صحة قصة الغرانيق التي تزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم في أعقاب هجرة الحبشة الأولى صلّى في المسجد الحرام فقرأ: تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى مع آيات من سورة النجم وأن المشركين لما سجد سجدوا معه لأنه أثنى على

آلهتهم.

وقد بين فوك Fueck أن بعض المستشرقين صدق القصة وبعضهم كذبها حسب الهوى، وأما واط فزعم أن القصة صحيحة لأنها في غاية الغرابة!! تؤدي بعض الأخبار التي يرويها سيف بن عمر عن عصر السيرة النبوية إلى تشويه واضح لأحكام شرعية ولسلوك بعض الصحابة رضوان الله عليهم: فعندما يذكر سيف بن عمر بأن النبي صلى الله عليه وسلم عين معاذ بن جبل على اليمن في سنة 10هـ قبل حجة الوداع، وأنه أباح له أخذ الهدايا من الناس، ومن الواضح أن هذا مخالف لتعاليم النبي[1] صلى الله عليه وسلم.

في الوقت الذي تذكر كتب الحديث بوضوح محو النبي صلى الله عليه وسلم لكل الصور داخل الكعبة المشرفة، فإن كتاب (أخبار مكة) للأزرقي يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على صورة عيسى وأمه وأمر بمسح الصور الأخرى مما يخل بالموقف الشرعي من التصوير وبخاصة تصوير الأنبياء ومع وجود ذلك في مكان شريف للعبادة[2].

ومن ذلك بلاغ للزهري يشير إلى أن النبي صلى

---

1 () ابن حجر ، فتح الباري 13/167 ، أخرجه الترمذي من رواية قيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال لا تصيبن شيئا بغير إذني فإنه غلول ، وابن الأثير ، أسد الغابة 4/372 ، وانظر: موسى شاهين لاشين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم 1/94، وعبدالحميد محمود طهماز ، معاذ بن جبل ، ص 51 . مع أن تحريم أخذ الولاة والمصدقين للهدايا واضح في الأحاديث الصحيحة ابن حجر ، فتح الباري 13/167.

2 () الأزرقي ، أخبار مكة ، 1/167، 168 ، والذهبي ، السيرة النبوية ، ط القدسي ص 36 ، وجواد علي، المفصل في تاريخ العرب 672،607.

الله عليه وسلم همّ أن يتردى من الجبال لما أصابه من اضطراب عند مفاجأة الوحي الأولى له في غار حراء. والزهري إمام كبير، لكن الرواية تبقى ضعيفة حسب قواعد المحدثين لأنه تابعي صغير ولم يذكر سند الرواية.

4- السياسة الشرعية:

المعاهدة مع يهود المدينة تصلح للدراسة التأريخية، لكنها لا تصلح دليلاً شرعياً لعدم ثبوتها حديثياً.

فليس كل ما في الوثيقة على درجة واحدة من الصحة، لأن بعضها ورد بشكل أحاديث متفرقة في المصادر الحديثية مثل البخاري ومسلم، وبعضها أوردته كتب السيرة والتأريخ دون أسانيد أو بأسانيد معلولة.

القول بأن المنافقين حركة سياسية، وأن المرتدين معارضة سياسية. لأبي بكر رضي الله عنه وهذا تزوير مكشوف للتاريخ، فالمرتدون التفوا حول مدعي النبوة بسبب العصبية القبلية، وحملوا السيف في وجه الدولة الإسلامية.. ومعظمهم ارتد عن الإسلام جملةً وتفصيلاً، والقليل منهم (بعض فروع تميم مثل بني يربوع وقوم مالك بن نويرة) امتنع عن دفع الزكاة مع البقاء على الإسلام، وهذا الامتناع هو ناجم عن تأويل – كما ورد عن الإمام الخطابي (ت 388هـ) للآية [illegible].

[illegible]

5- تطلعات [illegible]:

[illegible] Multimedia [illegible]

[illegible]

[1] () ابن حجر : فتح الباري ، وانظر موسى شاهين لاشين ، فتح المنعم شرح صحيح مسلم 1/113.

[illegible]

- [illegible]: [illegible]
  [illegible].
- [illegible].
- [illegible] ( ) [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible] [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].
- [illegible]
  [illegible].

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]

- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]
- [ ] [illegible]

- [illegible]
- [illegible] (1:[illegible])
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] (1:[illegible])
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] (1:[illegible])
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] (1:[illegible])
- [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [ ] [illegible] [illegible] [illegible

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

المقدمة.....1
مكانة الأخباريين من الجرح والتعديل:.....2
معالم منهج المحدثين في النقد.....13
أساليب النقد عند المحدثين.....13
المحدثون والنقد الباطني السلبي.....22
اشتراط تملك حق الرواية:.....27
حول الرواية بالمعنى:.....29
النقد الباطني الإيجابي:.....31
مرونة المنهج النقدي للمحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية والأدبية.....32
الحاجة إلى مراجعة المنهج النقدي عند المحدثين وشروطها.....33
نظرة إلى إحياء علوم السنة في النصف الثاني من القرن العشرين.....33
أثر منهج المحدثين في تصحيح صورة السيرة النبوية.....60
1- النبوة والوحي.....60
3- أخبار زائفة:.....65
4- السياسة الشرعية:.....67
ثبت المصادر.....70
فهرس الموضوعات.....79